انطلاق أعمال اللجنة المشتركة التاسعة عشرة للتعاون الاقتصادي بين البلدين

طهران وموسكو على طريق تعميق التعاون الاقتصادي طويل الأمد

الوفاق: بدأت اللجنة المشتركة التاسعة عشرة للتعاون الاقتصادي بين إيران وروسيا أعمالها في طهران أمس الإثنين وستستمر حتى غد الأربعاء (١٨ فبراير). وستناقش اللجنة المشتركة التاسعة عشرة بين إيران وروسيا مجموعة واسعة من القضايا، مثل استكمال الممر الدولي بين الشمال والجنوب ونقل الغاز من روسيا إلى إيران وتطوير التعاون في مجالات الصناعات الفضائية والطاقة النووية والتجارة والاقتصاد والمالية والمصارف والجمارك والصناعة والتعدين والزراعة والصحة والثقافة والسياحة والعلوم والتكنولوجيا. وبحسب الخطط، ستعقد اجتماعات متخصصة على مستوى الخبراء في اليومين الأولين. وفي اليوم الأخير من هذه اللجنة (الأربعاء ١٨ فبراير)، سيتم توقيع مذكرة التفاهم الخاصة بالاجتماع التاسع عشر من قبل رئيسي اللجنة الاقتصادية المشتركة بين إيران وروسيا (وزير النفط الإيراني "محسن باك نجاد" ووزير الطاقة الروسي "سيرغي تسيفيليف").

تحويل التفاهمات إلى مشاريع تنفيذية

وفي هذا السياق، أعرب نائب وزير النفط للشؤون الدولية والتجارية "علي محمد موسوي" عن تقديره لحضور وفود البلدين حفل افتتاح الدورة التاسعة عشرة للجنة الاقتصادية الإيرانية - الروسية المشتركة، مؤكداً على تحويل التفاهمات الإيرانية - الروسية إلى مشاريع تنفيذية وإنجازات ملموسة، وقال: تعتبر إيران انعقاد الدورة التاسعة عشرة للجنة المشتركة فرصة لتوثيق التقدم المحرز في مفاوضات الوفود وصياغة وثيقة مشتركة. وأضاف: إن العلاقات بين الجمهورية الإسلامية الإيرانية والاتحاد الروسي تقوم على الاحترام المتبادل والمصالح المشتركة ورؤية متوافقة للتطورات الإقليمية والدولية، وقد شهدت اتجاهاً متزايداً وبناء في السنوات الأخيرة.

السكرتيرة الروسية للجنة الاقتصادية المشتركة بين إيران وروسيا: هناك إمكانية لتبادل أكثر من ٢٠٠٠ سلعة وخدمة بين البلدين

إمكانية تبادل أكثر من ٢٠٠٠ سلعة

من جانبها، أعلنت السكرتيرة الروسية للجنة الاقتصادية المشتركة بين إيران وروسيا عن إمكانية تبادل أكثر من ٢٠٠٠ سلعة وخدمة بين البلدين.

وأعربت خاليمات بودونوفا، خلال حفل افتتاح الدورة التاسعة عشرة للجنة الاقتصادية المشتركة الإيرانية - الروسية، عن امتنانها لاستضافة إيران، وقالت: يتألف الوفد الروسي هذا العام من ممثلين عن مؤسسات حكومية وشركات متنوعة. وأضافت: تشهد العلاقات الاقتصادية والتجارية بين إيران وروسيا نمواً متزايداً، ووفقاً لأحدث الإحصاءات، بلغ حجم التبادلات ٤/٧ مليار دولار.

وصرحت بودونوفا قائلة: يُعدّ توقيع اتفاقية التجارة الحرة بين إيران والاتحاد الاقتصادي الأوراسي خطوة هامة في التفاعلات التجارية، إذ يُتيح إمكانية تبادل أكثر من ألفي سلعة وخدمة ومنتج، مما يُشير إلى الإمكانيات الكبيرة للتعاون. وأضافت: كما أشار السيد موسوي، تعمل ١٧ لجنة خبراء في هذا الاجتماع، ويجب على خبراء البلدين القيام بإجراءات مكثفة وتنسيق جهودهم اليوم وغدًا. وتابعت: نتوقع التوصل إلى نتائج ملموسة على مستوى الخبراء، والاتفاق على البنود التي تتطلب تفاهمًا، وإعداد النص النهائي وإرساله إلى الأمانة العامة بعد اختتام الاجتماع.

وقالت السكرتيرة الروسية للجنة الاقتصادية المشتركة: سيغادر الجزء الثاني من الوفد الروسي إلى طهران الليلة، وسيتم استعراض القضايا العامة في اجتماعات الغد، ونأمل في التوصل إلى تفاهم نهائي واتفاق صباح الغد، ليتم إعداد النص النهائي لتوقيعه من قبل رئيسي اللجنتين الإيرانية والروسية.

واختتمت بودونوفا قائلة: أتقدم بالشكر مجدداً للجانب الإيراني، وأتمنى أن تتحقق الأهداف المرجوة وأن تتعزز العلاقات الاستراتيجية بين البلدين.

شركات روسية كبرى تستثمر في حقول نفط إيرانية

إلى ذلك، أشار المدير العام لشؤون أوروبا وأمريكا ورابطة الدول المستقلة بوزارة النفط، في معرض حديثه عن انعقاد الدورة التاسعة عشرة للجنة المشتركة للتعاون الاقتصادي الإيراني - الروسي، إلى أن شركات روسية كبرى استثمرت في سبعة حقول نفط إيرانية.

وأعلن مصطفى برزكر، أمس الإثنين في مقابلة تلفزيونية، عن بدء أعمال اللجنة الإيرانية - الروسية المشتركة التاسعة عشرة للتعاون الاقتصادي، قائلاً: سيعقد هذا الحدث، الذي يستمر ثلاثة أيام، بمشاركة مسؤولين رفيعي المستوى من كلا البلدين ويهدف إلى تطوير التعاون في مجالات الطاقة والزراعة والنقل والتجارة.

وأشار برزكر إلى مجالات التعاون بين البلدين، مضيفاً: لدينا تعاون جيد مع روسيا في القطاع الزراعي، وقد تم تسجيل نمو كبير في استيراد وتصدير المنتجات الزراعية والسلع الأساسية مقارنة بالعام الماضي. واعتبر قطاع النفط والغاز مجالاً مهماً آخر للتعاون، قائلاً: استثمرت شركات روسية كبيرة في سبعة حقول نفطية في إيران وتستحوذ الشركات الروسية حالياً على حوالي ٦٪ من إنتاج النفط في البلاد ومن المتوقع أن ترتفع هذه النسبة إلى ١٢٪.

كما أشار المدير العام لشؤون أوروبا وأمريكا ورابطة الدول المستقلة بوزارة النفط إلى التعاون النووي، مضيفاً: في المرحلة الأولى، استثمرت روسيا. أما المرحلتان الثانية والثالثة فهما قيد التنفيذ. وقد تم توقيع مذكرة تفاهم بقيمة ٢٥ مليار دولار لبناء محطات طاقة نووية جديدة وصغيرة الحجم في منطقة "سيريك"؛ بالإضافة إلى بناء محطات لتوليد الطاقة. ونظراً لمرور خمس سنوات على بدء المشروع، يتعين على هذه اللجنة تحديد المهام اللازمة.

استهداف تجارة بقيمة ٢٠ مليار دولار

وأوضح برزكر أن إيران لديها نحو ٥٠ لجنة مشتركة فعالة مع دول مختلفة، قائلاً: يبلغ حجم التبادل التجاري بين إيران وروسيا حالياً نحو ٥ مليارات دولار وهو ما يزال بعيداً عن المستوى المنشود بالنظر إلى العلاقات الاستراتيجية والودية بين البلدين، ويتمثل الهدف المنشود في الوصول إلى حجم تبادل تجاري قدره ٢٠ مليار دولار سنوياً على المدى القريب.

تجدر الإشارة إلى أنه في الاجتماعات المتخصصة للجنة التاسعة عشرة، يقوم الخبراء الإيرانيون والروس، في إطار مجموعات عمل مختلفة، بدراسة حلول لتطوير التعاون بين البلدين. ومن خلال معالجة التحديات القائمة، يقومون بإعداد وصياغة خارطة طريق للتعاون المستقبلي بين البلدين في إطار مذكرة التفاهم الخاصة بالاجتماع التاسع عشر.

مشدداً على ضرورة التحول عن استهلاك الغاز الخام

مساعد رئيس الجمهورية يؤكد أهمية تطوير البحث العلمي في صناعات النفط والغاز والبتروكيماويات

صرّح مساعد رئيس الجمهورية بأن تطوير البحث العلمي في صناعات النفط والغاز والبتروكيماويات في إيران أمر بالغ الأهمية، ويجب إيلاء المزيد من الاهتمام والاستثمار في هذا المجال أكثر من ذي قبل.

وقال محمد نوري، الأحد، خلال حفل افتتاح الدورة السابعة لمعرض النفط والغاز والبتروكيماويات والتكرير في جزيرة كيش (جنوب إيران): إن مستقبل هذه الصناعات يعتمد على البحث التطبيقي في هذه الصناعات الثلاث المهمة.

وفي إشارة إلى دور صناعة البتروكيماويات في خلق الحراك الاقتصادي في البلاد، أضاف نوري: مازلنا في المراحل الأولى من علم البتروكيماويات وإنتاجها، في حين أن صناعة البتروكيماويات تُعدّ محركاً أساسياً ومحفزاً لنمو بلدنا، وتلبي العديد من احتياجاتنا.

وفي معرض حديثه عن المشاريع المحددة، صرّح مساعد رئيس الجمهورية، قائلاً: لدينا إمكانيات هائلة لاستغلال البتروكيماويات في البلاد، ما يُمكن أن يُحدث نقلة نوعية في الاقتصاد الإيراني ويُكمّل دورة

صناعة البتروكيماويات؛ لكن من الضروري تكثيف الأنشطة العلمية والبحثية في هذا المجال. مضيفاً: يُعتبر النفط والغاز والبتروكيماويات بمثابة العمود الفقري للاقتصاد الإيراني، وهذه الصناعات هي أساس حضارتنا الاقتصادية وركيزة نهضتنا.

وأوضح: إننا نفتقر اليوم إلى حوكمة فعالة في قطاعات النفط والغاز والبتروكيماويات، وقال: هناك الآن ظروف مؤاتية لاكتساب أحدث العلوم في هذه المجالات، وعلينا أن نتسلح بأحدث التقنيات في هذه الصناعات لإعادة بناء هذه القطاعات الثلاثة. وأضاف: إن دراسة مستقبل هذه الصناعات الثلاث تشير إلى أننا سنشهد زيادة في الطلب على النفط بنسبة تتراوح بين ٢٠ و ٣٠٪ في السنوات القادمة، وعلينا أن نتجه نحو استخدام أكبر للنفط ومشتقاته، مع توظيف أحدث التقنيات بالطبع.

وأردف مشدداً على ضرورة التحول عن استهلاك الغاز الخام في إيران: إذا حوّلنا الغاز إلى منتجات أخرى، فسنحقق قيمة مضافة تفوق ثمانية أضعاف على الأقل. وأضاف: مع استمرار نمط الاستهلاك الحالي في مختلف المجالات، لن يكون الغاز أداة اقتصادية مجدية في المستقبل، وسيقتصر إنتاجنا على تلبية الاستهلاك فقط.

كما أشار نوري إلى الوضع غير المؤاتي في استخدام الطاقة في البلاد، قائلاً: يُشكل اختلال توازن الطاقة ضغطاً كبيراً على البلاد، والحكومة حريصة على تجاوز هذا الوضع من خلال التعاون والتقارب مع القطاع الخاص لتعويض هذا الاختلال.

وفي معرض حديثه عن متابعة مشاريع محددة، صرّح مساعد رئيس الجمهورية قائلاً: لن نملك دولة قوية دون قطاع خاص كفوء، ولن نملك إيران قوية إلّا بوجود قطاع خاص كفوء. ولتحقيق هذا الهدف، لابدّ من تحرير قطاع الإنتاج في البلاد من خلال تنظيم القوانين والتوجيهات العديدة والمتضاربة أحيانًا التي تُعيق الإنتاج.

وافتُتح مساء الأحد، خلال حفل أقيم في مركز كيش الدولي للمعارض، المعرض والمؤتمر المتخصص السابع في النفط والغاز والبتروكيماويات والتكرير، والذي يهدف إلى دعم الإنتاج المحلي، بمشاركة ٢٥٠ شركة عاملة في هذا المجال.

ميناء كاسبين يسجل قفزة في الصادرات بنسبة ١٨١٪

أعلن نائب رئيس هيئة الموانئ في منطقة أنزلي الحرة (شمال إيران) عن قفزة نوعية في صادرات السلع عبر ميناء كاسبين، مسجلة ارتفاعاً بنسبة ١٨١٪ خلال الأشهر العشرة الماضية، حيث تجاوزت الكميات المصدرة حاجز ٣١٠ آلاف طن.

وأوضح ميثم محمدي نجاد، في تصريح لمراسل وكالة أنباء الجمهورية الاسلامية "إرنا"، أن الأداء القياسي لمجمع ميناء كاسبين خلال هذه الفترة يعكس نقلة نوعية في المؤشرات التشغيلية ويعزز مكانة الميناء كرافد أساسي للتجارة الخارجية وتأمين احتياجات البلاد من السلع الاستراتيجية.

وأشار محمدي نجاد إلى أن إجمالي عمليات الشحن والتفريغ في المجمع قفز بنسبة ٥٣٪ متجاوزاً ٩٧٨ ألف طن، وقال: إن مناولة ٤٧٢ ألف طن من السلع الأساسية في الميناء سجلت بدورها ارتفاعاً بنسبة ٢٠٪، وساهمت بشكل فاعل في الأداء المتميز لميناء كاسبين، وتشمل هذه السلع الزيوت النباتية الخام ومختلف أنواع الحبوب، مما يعزز دور الميناء في استقرار سلاسل التوريد الوطنية.

وعزا محمدي نجاد هذا النمو اللافت إلى عدة عوامل استراتيجية، أبرزها التركيز على توسيع الأسواق، وتفعيل ممرات تجارية جديدة، والدخول إلى أسواق واعدة، إضافة إلى الاستفادة القصوى من الميزة الحيوية المتمثلة في ربط ميناء كاسبين بشبكة السكك الحديدية الوطنية.

وأكد محمدي نجاد أن هذا الربط السككي أحدث نقلة نوعية في كفاءة النقل، حيث وفر سرعة أكبر وتكاليف أقل، محولاً الميناء إلى بوابة رئيسية لعبور السلع الاستراتيجية وتنمية الصادرات في شمال البلاد. وتوقع أن تواصل معدلات النمو ارتفاعها، مما يعزز مكانة ميناء كاسبين كركيزة أساسية لتنمية التجارة في بحر قزوين وضمان التدفق المستدام للسلع الأساسية.

يُذكر أن مجمع ميناء كاسبين يُعدّ أكبر مرفأ بحري إيراني على بحر قزوين، وقد شُيّد في منطقة أنزلي الحرة بهدف تعزيز التصدير وتطوير العلاقات الاقتصادية مع دول الجوار، وتفعيل ممر الشمال - الجنوب الدولي. ويتمتع الميناء بمواصفات الجيل الثالث من الموانئ الحديثة، حيث يضم خمسة أرصفة تشمل محطات تجارية وحاويات وأرصفة متعددة الاستخدامات ومحطة للحبوب والوقود والصناعات البحرية. ومن المخطط أن تصل طاقته الاستيعابية في المرحلة النهائية إلى ١٥ مليون طن سنوياً وعلى مدار الساعة.

وتتميز منطقة أنزلي الحرة، الوحيدة من نوعها في شمال إيران، بامتلاكها ميناءين حيويين: ميناء أنزلي التاريخي الذي يمتد عمره لثلاثة قرون، وميناء كاسبين الحديث، ويضم المجمعان معاً ٢٢ رصيفاً بحرياً نشطاً.

بواسطة ممر الشمال-الجنوب.. إيران ستصبح قطباً للغذاء في المنطقة

قال وزير الجهاد الزراعي: إن إيران الإسلامية، بفضل موقعها الجغرافي المطل على ممر الشمال - الجنوب، ستتحول في المستقبل القريب إلى مركز وقطب غذائي إقليمي، فضلاً عن كونها قاعدة لتبادل السلع الأساسية.

وصرح غلام رضا نوري قزلجة، يوم الأحد خلال اجتماع بمدينة ساري في محافظة مازندران (شمالي البلاد)، بأنه في ضوء القدرات الزراعية والبنى التحتية التي تمتلكها إيران، فإنها مرشحة للتحول إلى مركز غذائي إقليمي في المستقبل القريب، نظراً لموقعها المطل على ممر الشمال - الجنوب، ونمو الطلب الغذائي في القارة الإفريقية. وأضاف: إن إيران وضعت البنى التحتية اللازمة في مجالات صناعة الدقيق واستخراج الزيوت وإنتاج الأعلاف الحيوانية بسعة إنتاجية تفوق ثلاثة أضعاف الاحتياجات المحلية.

وقال وزير الجهاد الزراعي: إن الحكومة نجحت، رغم ظروف الحرب والعقوبات والتهديدات الأمنية، في الحفاظ على الأمن الغذائي للبلاد من دون تسجيل طوابير أو اضطرابات في الأسواق. وأضاف: أن مشاركة رجال الأعمال شهدت نمواً ملحوظاً، لافتاً إلى أن عدد التجار الناشطين في مجال تأمين السلع الأساسية ارتفع بنسبة ٢٥٪، بالتوازي مع تشكيل منظومة جديدة لتنظيم السوق وتسهيل حركة التجارة.

وأشار وزير الجهاد الزراعي إلى تعزيز البنى التحتية للاستيراد، موضحاً أن الطاقة الاستيعابية للموانئ الشمالية ازدادت، وأن مستوى تفريغ البضائع في موانئ الشمال والجنوب بات متقارباً، ما أسهم في خفض التكاليف وتعزيز الأمن الغذائي.

وفي جانب آخر من تصريحاته، شدد نوري قزلجة على ضرورة تفويض صلاحيات حقيقية للمحافظين بهدف معالجة المشكلات الاقتصادية والتجارية في البلاد.